

كيف تمت حماية الحياة الأسرية والأمومة

بموجب الشريعة الإسلامية في الخلافة العثمانية

(مترجم)

"[...] الأسرة هي أهم مؤسسة تثبت ما إذا كان المجتمع متحضراً أم لا، أو إلى أي مدى تكون حضارته" من كتاب المفاهيم التي نقلت وراثيا ونتائج الحضارة العائلية، د. سافيت كويس ص 64.

الزواج هو حاجة مادية والمؤسسة الأساسية للتنمية الروحية. يساهم الزواج في تنشئة أجيال خيرة من خلال توفير تدابير ومقاصد مشروعة من أجل وضع الرغبات الجسدية على نحو مثالي. فيما يتعلق بهذه المسألة، يأمرنا الله أن ندعوه بالطريقة التالية: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: 74]

ومن ثم، فإن الزواج في الإسلام يحمل أيضاً جانب العبادة فيه؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «النِّكَاحُ مِنْ سُنَّتِي فَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ بِسُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» رواه البخاري ومسلم والنسائي والدارمي، وفي بعض كتب الفقه الإسلامي وضع فصل الزواج مباشرة بعد فصل العبادات الأربع (الصلاة والزكاة والصيام والحج) وقبل فصل المعاملات. وبالتالي، فقد أكدوا على أن الزواج فيه جانب من جوانب العبادة وجانب من الإجراءات القانونية.

واحدة من أعظم نقاط الضعف لدى الرجل هي الشهوة. لذا، فمن الأهمية بمكان أن تكون هذه الشهوة تحت السيطرة من خلال وسيلة خاصة من الانضباط. اليوم فإن الحياة الجنسية الحرة التي تروج لها أساليب الحياة الحديثة والليبرالية والرأسمالية تؤدي إلى تدمير الطبيعة البشرية وكذلك إلى الانهيار الأخلاقي. لا يمكن حماية العفة دون زواج، وهو ما يمنع إنشاء مؤسسة الأسرة وبالتالي أداء الأسر السليمة. بينما نرى أن جميع الأنماط والمعاني المستخدمة في القرآن تهدف إلى توجيه نظرة المجتمع إلى العلاقة بين الرجل والمرأة باتجاه الزواج وليس العلاقة الجنسية، حيث يتم تحقيق عنصر المتعة ولكن يقتصر على إطار الزواج وحده. في الوقت نفسه، حدد القرآن والسنة الأدوار والواجبات والمسؤوليات داخل الزواج، وفي حالة عدم استيفاء هذه الشروط، فقد سمح لهم بالطلاق والبدء في زيجات جديدة. كما استقرت المسؤوليات التي تحدث نتيجة نهاية الزواج بطريقة تضمن السلام والثقة في المجتمع. وبينما أكد الإسلام على ضرورة الزواج من أجل استمرار الجنس البشري، فقد حدد أيضاً مكانة متميزة للمرأة، بوصفها المرأة التي تلد الإنسان، وأعطى أهمية لحماية الأمومة.

ولهذا السبب، أعطت الدولة الإسلامية ومحاكمها وقضاةها ومجتمعها، وأفرادها أهمية قصوى لحماية الأسرة أساس الحضارة عبر التاريخ. وفي هذا الصدد، أشارت دارينا مارتيناكانوفا من جامعة مدريد المستقلة إلى ما يلي: "يمثل الزواج مؤسسة اجتماعية اعتبرت عالمياً أساسية للعائلة والمجتمع وللشخصية بشكل عام. [...] كان يُنظر إلى الزواج على أنه مهم جداً، وتشير أهمية البحث في أنماط الزواج إلى وجود ضغط اجتماعي قوي على الأفراد العازبين من أجل الزواج، وحتى المطلقات أو الأرمال من المتوقع أن يتزوجن مرة أخرى [...] الناس الذين ظلوا عازبين، رجالاً ونساءً، كان ينظر إليهم على أنهم تهديد محتمل للنظام الاجتماعي والأخلاقي".

أعطى الناس - رجالاً ونساءً، مسلمين وغير مسلمين - أهمية كبيرة لهذه المؤسسة الإسلامية البارزة، واعتبروا أن من واجبهم الوفاء بمسؤولياتهم وواجباتهم في داخلها. لذلك من أجل التأكد من أنهم فعلوا كل شيء بشكل صحيح، دون أن يخطئوا، أو من أجل المطالبة بحماية حقوقهم، فإنهم كثيراً ما يستخدمون محاكم الولاية. د. فريية زارينباف شهر رئيسة معهد التاريخ الشرق أوسطي والإسلامي في جامعة شيكاغو تقول: "على الرغم من المسافة والمخاطر العظيمة، أتت النساء من مصر لتقديم عريضة، توضح أن أسطورة "العدالة الملكية" كانت واسعة النطاق وقوية بما فيه الكفاية لإقناع الكثيرين حتى أولئك من أقصى أركان الإمبراطورية، للقيام برحلة شاقة إلى إسطنبول لتقديم شكواهم شخصياً".

إن إظهار الزوجين الإيجاب والقبول بحضور شاهدين يكفي لإتمام الزواج الإسلامي. ومع ذلك، فإن إجراء الزيجات من قبل شخص ثالث منذ زمن رسول الله أصبح تقليدًا؛ وعلاوة على ذلك، أصبح الأمر مؤسسيا بهذه الطريقة، مما يدل على مدى جدية المسلمين في أداء هذا الواجب. تثبت مصادر الحديث أن رسول الله ﷺ عقد زواج أحد الأنصار وأقام أيضا خطبة. وهكذا حافظ الخلفاء الراشدون على هذا التقليد. وعلاوة على ذلك، كلف الخليفة علي رضي الله عنه معاونه الرئيسي بأداء مراسم الزواج، حيث كان هو نفسه مشغولاً بمهام أخرى. وتشير سجلات أخرى إلى أن الزواج قد تم تسجيله منذ زمن الخلفاء الراشدين الأربعة. وفي نهاية المطاف، أنشأ الخليفة عمر رضي الله عنه مجالس خاصة لإجراء التعداد وتسجيل أسماء الأشخاص. أيضا خلال عصور الدولة الإسلامية التالية - الأموية والسلجوقية والمماليك - لم يكن من الممكن للزوجين أن يعيشا تحت سقف واحد دون إشهار الزواج، على الرغم من عدم وجود أسلوب خاص لتنفيذ مراسم الزواج. من المعروف أن الزيجات قد أجريت من قبل القاضي أو تطلب إذنًا منه. تم الحفاظ على هذه العادة زمن الخلافة العثمانية أيضا. وكان الهدف من ذلك هو تخفيف الأدلة على الزواج وضمان نشره. "أذونات الزواج" التي صدرت خلال الفترة العثمانية تتضمن أن الزواج أُجري بحضور الشهود، بموافقة كلا الطرفين، من خلال الإشارة إلى مقدار المهر والإذن القانوني لولي الأمر. وهكذا تم ضمان أن الزواج لم يتم فقط وفقا لمبادئ المذهب الحنفي، ولكن أيضا وفقا للمذاهب الإسلامية الأخرى. (أكرم بوجما أكينك، الزواج وأذونات الزواج في القانون العثماني).

يظهر سجل المحكمة من إسطنبول في تموز/يوليو 1618م التالي: "كوباد بن سالم يطالب بتسجيل زواج ابنته رشدية من بدوي ابن علي بن عيسى، فضلا عن مهرها من 2000 قجة (وهي عملة عثمانية فضية) على أن تعطى على الفور المهر المعجل و200 قجة (مهر مؤخر)".

مثال آخر من سجلات المحكمة في الإسكندرية في عام 1550م: "تم دفع 40 فضلاً للعروس فرحانة التي أقرت بأنها قد تلقت نصفها، بينما تم تحديد النصف الآخر كمهر متأخر".

بالإضافة إلى ذلك، فإن الذميين (الرعايا غير المسلمين)، ولا سيما اليهود والكاثوليك، الذين كان عندهم الطلاق صعباً أو مستحيلاً، فضلوا إقامة عقود الزواج وفقاً لقوانين الإسلام.

سجل من إسطنبول في عام 1618م أظهر أن "سلطانة ابنة إبراهيم وهي يهودية، أجرت زواجها من سباتاي وهو أيضا يهودي في المحكمة وحصلت على خمسين ألف قجة كمهر".

مثال آخر سجل من إسطنبول في 1676م ينص على: "تم تسجيل أن زواج المرأة الأرمنية جويل ابنة سماديس وكيزيل بن كيركور تم وفقاً لمبادئ الشريعة ولستة آلاف قجة مهراً والتي دفعت على الفور".

لم يكن الغرض من تسجيل الزيجات إشهار الزواج فقط. فقد ساعد ذلك في حل النزاعات المحتملة التي تحدث أثناء الزواج. مع الأخذ في الاعتبار أن مؤسسة الزواج تتمتع بهذه الحماية، فقد كان من الطبيعي أن تكون المرأة المسلمة وغير المسلمة سهلاً ووصولاً للمحاكم من أجل ضمان حقوقها في حالة الطلاق أو النفقة أو الحضانة أو العنف أو أي قضية أخرى تتعلق بالزواج.

في القرن السابع عشر، ذكر سولومون شفيغر، وهو كاهن كاثوليكي سافر عبر تركيا وترجم القرآن للمرة الأولى إلى لغة أوروبية حديثة، في ملاحظاته ما يلي: "إن الأتراك يحكمون العالم وتديرهم زوجاتهم. ولا يوجد أي بلد آخر، تتمتع النساء فيه بنفس القدر من المتعة".

حقيقة؛ مثل سولومون شويغير، قام عدد لا يحصى من المسافرين والرجال الآخرين بملاحظات مشابهة في البلاد الإسلامية. هذا في الواقع ليس مستغرباً؛ لأن الإسلام قد حدد بالتفصيل وبأسلوب أفضل شروط الحياة الأسرية التي ستقود الإنسان إلى السلام والكرم، في حين إنه منح المرأة قيمة لم يعطها إياها أي مجتمع آخر في العالم حتى اليوم. بالإضافة إلى ذلك، عرض الإسلام النموذج الأكثر مثالية لعشرٍ أسري سلمي في شخص رسول الله ﷺ. الله سبحانه وتعالى وصف الأسلوب والسلوك الذي ينبغي للمسلم أن يتخذه نحو والديه في القرآن الكريم على النحو التالي: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِني مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾. [الأحقاف: 15]

وصف رسول الله ﷺ هذا السلوك تجاه الأم بهذه الكلمات: عن أبي طلحة عن معاوية بن جهمه السلمي، أَنَّ جَاهِمَةَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَدْتُ الْعَزْوَ وَجِئْتُكَ أَسْتَشِيرُكَ. فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ أُمٍّ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ: «الزَّمَهَا فَإِنَّ الْجَنَّةَ عِنْدَ رِجْلِهَا» (رواه أحمد)

هذا الحديث يعني أن نوال الجنة ممكن من خلال الفوز برضا الأم ومعاملتها بشكل جيد؛ لأن تضحية الأم، والتربية والتعليم الذي تعطيه للطفل يشكّلان شخصية الطفل المستقبلية، وبالتالي فإن رفاه الأطفال والمجتمع بأكمله يعتمد على الأم.

وهنا يأتي الجوهر: الدولة، التي لها هدف الحكم بما أنزله الله على أنه "مصدر الحياة" للبشرية، وإرادة لا يمكن تحملها، واستخدام اضطراب الشخصية الانفصامية سلطتها بشكل خاص لدعم هذه القيم. ولهذا السبب فإن المسافرين الغربيين الذين زاروا بلاد المسلمين في عهد الخلافة حيرهم سلام ورفاهية المجتمع. كتبت جوليا باردو، شاعرة وكاتبة ومؤرخة وصاحبة رسالة إنجليزية، والتي زارت إسطنبول في القرن التاسع عشر، ملاحظاتها حول العائلة العثمانية في كتابها "مدينة السلطان" كما يلي: "كان من السمات الرئيسية لثقافة الأسرة العثمانية تقديس التعامل من قبل الأطفال تجاه والديهم كانوا يظهرون حباً خاصاً وعشقا للأم. كان الزوج والزوجة يمكنهم أن ينصحوا ويوبخوا أطفالهم، ولكن الأم هي "المشاور الحكيم"، وكانت "تساور وتؤمن على الأسرار ويستمع إليها باحترام وتقدير، كانت مكرومة حتى ساعتها الأخيرة، ويكن لها المودة ولوعة الفراق خارج القبر".

كما وصفت الاحترام والمودة، التي هي مصدر السلام والمحبة داخل الأسرة على النحو التالي: "من بين كل من الأغنياء

والفقراء، تم تعليم الأطفال لإظهار أقصى قدر من الاحترام للآباء والأمهات. [...] في كثير من الأحيان، وكان الأطفال يقبلون طرف ثوب أمهم ولباس والدهم. هذه المشاعر والتأدب، لوحظت من قبل العديد من المراقبين الغربيين واستمرت لتصبح سمة العلاقة بين التلميذ ومعلمه عندما دخل المدرسة، وكان التلاميذ ينظرون إلى معلمهم كمخلوقات متفوقة، كمخلوق ثانٍ تقريباً، يستحقون احتراماً وتقديراً لا يتزعزع، على الرغم من كونهم مثقفين ومهذبين للغاية، من المتواضعين إلى الأقوياء، حافظ الرجال والنساء على إحساس قوي بالكرامة". (جوليا باردو)

شخصية أخرى مهمة، والتي كانت تعتبر "الأرستقراطي العثماني"، وكانت المؤلفة الراحلة منور آسلي هام أفندي (1906-1999). ولدت في عائلة عثمانية، وصفت تجربتها الخاصة على النحو التالي: "لا أعتقد أن جمال ونقاء وإخلاص حياة الأسرة العثمانية قد وجد في أي مكان آخر. لقد كانت الحياة العثمانية الإسلامية حياة في قمة الجمال. [...] إذا سألتني ما هي الحياة العثمانية، فأجيب بأنها كانت قصيدة جميلة مزينة بالأزهار".

ويعبر إدموندو دي أميكوس، وهو مسافر إيطالي زار أراضي الخلافة في القرن التاسع عشر، عن أحد انطباعاته على النحو التالي: "إن التركي هو لطيف وعادل تجاه أسرته. وهو بصفة عامة أكثر احتراماً للعلاقات الزوجية والأسرية أكثر من الأوروبيين... أو لا بارون دوران دي فونتمانج قال: "الرجال يتصرفون مثل صديق مهذب جدا لزوجاتهم. احترامهم لأمهاتهم هو لانهائي".

ومع ذلك وبدون شك؛ إن وضع العائلة والمرأة خاصة الأم في تقدير عالٍ، ووضعها لتصبح المثال، ليس نمط حياة يمكن الحفاظ عليه من خلال الكفاح الفردي وحده. على العكس تماماً؛ هناك حاجة لقوة الدولة التي تضمن تدريس هذه القيم وتنفيذها وحمايتها. ومن ثم، فإن الالتزام الصارم بالإسلام، وتكريم القيم الثقافية الإسلامية والتقاليد والعادات في جميع أنحاء الخلافة قد أعطى النجاح والأهمية للعائلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن دعم وحماية القيم العائلية من قبل المؤسسات العثمانية مثل النظام الإداري للمدينة، والنقابات، والمحاكم، والمنظمات الدينية والحكومة لعبت جميعها دوراً حيوياً في ضمان انسجام وحدة الأسرة داخل الدولة، وإن حقوق الرجال والنساء والأطفال على حد سواء في إطار الزواج والحياة الأسرية مضمونة، وهذا ما وصفه الأستاذ جاستون جاز، وهو أستاذ في قانون الأسرة في سويسرا، بالعائلة المسلمة في ظل الخلافة بأنها "أقوى عائلة في العالم".

هذه هي عقيدة المسلمين الفريدة. تلقي الضوء على كل جانب من جوانب الحياة وتنظم كل مجال من مجالات الحياة التي تتلاءم بشكل أفضل مع طبيعة الإنسان، بأكثر الطرق فعالية وأكثرها نجاحاً. هذه العقيدة تشكل كل عنصر من عناصر المجتمع. ليس فقط تشكيل أفراد المجتمع والأفكار والعواطف التي تشكل العلاقات بينهما، بل تأمر بتنفيذ الأنظمة التي تنشأ من تلقاء نفسها على الأفراد من أجل ضمان الأداء السليم لهذه العلاقات. اليوم، ليس فقط المسلمون، ولكن البشرية جمعاء، وكل نوع من العلاقة بين البشر، هم في حاجة ماسة إلى إعادة التنوير من خلال أفكار وأنظمة العقيدة الإسلامية.

كتبته للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

زهرة مالك